ميزانية 2019-20 يرسم النمو للعقد القادم

وضعت ميزانية إتحادية للسنة المالية 2019-2020، التي قدمها وزير المالية نيرمالا سيتارامان في البرلمان في الخامس من شهر يوليو الجاري، خطة مفصلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أسرع اقتصادات العالم نمواً.

- ليصبح الاقتصاد الهندي 3 تريليونات دولار أمريكي في الاقتصاد المالي الحالي
- الشركات الهندية الكبرى هي التى تولد الوظائف والثروة للأم الهندية ، تقول الوزيرة المالية سيتارامان
- تتطلب الهند استثمارات بمعدل أكثرمن 292 مليار دولار أمريكي كل عام
- يمكن فتح الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع مثل الطيران والإعلام (الرسوم المتحركة، AVGC) والتأمين

وضعت ميزانية اتحادية للسنة المالية 2019-2020، التي قدمتها وزيرة المالية نيرمالا سيتارامان في البرلمان في الخامس من يوليو، خطة مفصلة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في أسرع اقتصادات العالم نمواً. وقدمت الميزانية هدفًا تدريجيًا لتحقيق اقتصاد بقيمة 5 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2024-25، مقارنةً بالقيمة الحالية البالغة 2.7 تريليون دولار أمريكي. ولتحقيق ذلك، تستهدف حكومة الهند نموًا اقتصاديًا سنويًا بنسبة 8 في المائة خلال السنوات القادمة. يهدف هذا إلى جعل الهند ثالث أكبر اقتصاد في العالم، مقارنة بسادس أكبر موقع حالي. كانت الهند 11 أكبر اقتصاد في العالم في 2013-2014. وفي الوقت نفسه، في السنة المالية الحالية، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الهندي نمواً بنسبة 7 في المائة، بعد نمو بلغ 6.8 في المائة في 2018-2019. تخطط الحكومة لتحقيق ذلك من خلال زيادة الاستثمار، وخاصة من القطاع الخاص، في جميع قطاعات الاقتصاد.

رؤية من 10 نقاط للعقد القادم

- بناء فريق الهند بالمشاركة العامة: الحد الأدنى للحكم والحد الأقصى للحكم
- تحقيق الأرض الخضراء والسماء الزرقاء من خلال المبادرات المستدامة للحد من التلوث
- توصيل حملة الهند الرقمية إلى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد لدفع التنمية الشاملة
- إطلاق برامج جاجانيان و شاندرايان وغيرها من برامج البحث والتطوير للفضاء والقمر الصناعي
- بناء بنية تحتية مادية واجتماعية شاملة للمساعدة في تعظيم الإمكانات البشرية
- المياه وإدارة النفايات والأنهار النظيفة لتحسين مؤشر التنمية البشرية في الهند
- يمكن للاقتصاد الأزرق أن يكون بمثابة حافز النمولإقامة اقتصاد بقيمة 10 تريليونات دولار بحلول عام 2032

- الاكتفاء الذاتي، تصدير الحبوب الغذائية والبقول والبذور الزيتية والفواكه والخضروات والمنتجات
- تحقيق الصحة مع أيوشمان بهارات، النساء والأطفال الذين يتمتعون بتغذية جيدة، وسلامة المواطنين
- التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والدفاع والسيارات والإلكترونيات والأجهزة الطبية تحت عنوان إصنع في الهند

"سيتحول الاقتصاد الهندي إلى 3 تريليونات دولار أمريكي في العام الحالي، وهو في طريقه لتحقيق رؤية رئيس الوزراء لاقتصاد بقيمة 5 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2024-25" ، قالت السيدة سيتارامان، أثناء تقديم الميزانية. لقد استغرق الأمر أكثر من 55 عامًا حتى يصل الاقتصاد الهندي إلى تريليون دولار أمريكي، وفي السنوات الخمس الماضية، أضافت الحكومة تريليون دولار أمريكي لتصل إلى حوالي 2.7 تريليون دولار أمريكي. أضافت وزيرة المالية أنه في الفترة ما بين 2014-19، قدمت حكومة الهند مجلس ضريبة السلع والخدمات الفيدرالية التعاونية الديناميكية بتعاون الحكومة المركزية والإقليمية، التزامًا صارمًا بالانضباط المالي ووضعت الكرة من أجل دفع عجلة الهند الجديدة، بتخطيط من مجلس التخطيط الهندي (نيتي أيوج) ومساعدته. و في السنوات الخمس الماضية، شرعت الحكومة في إجراء إصلاحات رائدة، لا سيما في الضرائب غير المباشرة والإفلاس وقطاع العقارات، وكذلك في القطاع الاجتماعي لتحسين حياة عامة الناس. و كذلك حدث ثورة في البنية التحتية والاتصال لدفع النمو قدما.

وقالت وزيرة المالية، متفقًا مع رؤية الهند في العقد المقبل، إن البرامج والخدمات الضخمة التي تم إطلاقها وتقديمها خلال السنوات الخمس الماضية سيتم تسريعها الآن. تخطط الحكومة لتبسيط الإجراءات، وتحفيز الأداء، والحد من الروتين، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا لتحقيق الأهداف المرجوة. وذكرت أن الحكومة تدرك تماما أن النمو القائم على الاستثماريحتاج إلى الوصول إلى رأس المال منخفض التكلفة. تشيرالتقديرات إلى أن الهند تحتاج إلى استثماريتجاوزمتوسطه 292 مليار دولار أمريكي سنويًا. مع التشديد على الدورالكبير للصناعة الخاصة في الهند في تعزيز الاقتصاد، اقترحت الحكومة استخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإطلاق العنان للتنمية والإكمال بشكل أسرع للمشاريع وإتاحة خطة هذا العام لتطويرالبنية التحتية للسكك الحديدية والطرق السريعة الوطنية الشبكة، وشبكات الغاز، وشبكات المياه، والطرق، والمطارات الإقليمية.

من أجل إطلاق الإمكانات الحقيقية لتعهدات القطاع العام، قال وزيرالمالية إن الإستثمارالاستراتيجي لـ CPSEs المختارسيظل يمثل أولوية بالنسبة لهذه الحكومة، إلى جانب دمج وحدات دعم البرامج في المجال غير المالي. تدرس الحكومة، في حالة استمراربقاء الحصة في سيطرة الحكومة، أن تقل عن 51 في المائة إلى مستوى مناسب على أساس كل حالة على حدة. وأضافت أن الحكومة تضع هدفًا محسَّنًا يبلغ 14.6 مليار دولار أمريكي من إيرادات الاستثمار للفترة

2020-2019. وفي الوقت نفسه، لجعل الهند وجهة أكثرجاذبية للاستثمارالأجنبي المباشر، قالت الميزانية أن الاستثمارالأجنبي المباشر في حد ذاته.

***